مجلس المستشارين

مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية

الرباط في : 06/03/2018

رقم السؤال : 880

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تلكؤ وزارة الثقافة والاتصال - قطاع الاتصال- في تنفيذ توصية صادرة عن وسيط المملكة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام،وبعد،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم إحالة السؤال الكتابي التالي على السيد رئيس الحكومة حول موضوع: تلكؤ وزارة الثقافة والاتصال - قطاع الاتصال – في تنفيذ توصية صادرة عن وسيط المملكة.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيد رئيس الحكومة المحترم

يشرفني أن أحيطكم علما أن وسيط المملكة أصدر بتاريخ 31 مارس 2016 توصية حول قضية السيد عبد الرحيم خالد ، موظف سابقا بوزارة الثقافة و الاتصال – قطاع الاتصال- تقضي بتمكين المعني بالأمر من كل مستحقاته عن الفترة التي تم فيها حرمانه من أجرته لمدة ستة عشر شهرا (16) عوض مدة الشهرين التي اقترحها المجلس التأديبي كعقوبة في حق المعني بالأمر، ليشمل هذا الاقتطاع الذي تم بطريقة تعسفية الفترة التي استفادت فيها الإدارة من خدمات المعني بالأمر، وقد أفاد تقرير وسيط المملكة لسنة 2016 بشأن هذه القضية أنه لا يستساغ تحميل المشتكي عبد الرحيم خالد تبعات الأخطاء التي ارتكبتها إدارته أي مصالح قطاع الاتصال، (تقرير وسيط المملكة لسنة 2016 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6608 الصادرة بتاريخ 28 شتنبر 2017 (الصفحة 5458).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين سبق لها أن وجهت سؤالا كتابيا حول هذه القضية إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والذي أفاد في رده المؤرخ في 17 أبريل 2017 أن الخزينة العامة للمملكة تفاعلت إيجابيا مع توصية وسيط المملكة وعقدت لهذا الغرض اجتماعا تنسيقيا لجميع الأطراف المعنية بتاريخ 4 يناير 2017 خصص لدراسة كيفية تنفيذ التوصية المذكورة لتجاوز الصعوبة القانونية التي اعترضتها والمتعلقة بنفقات الموظفين، وقد خلص هذا الاجتماع إلى أن تعمل وزارة الاتصال على استصدار قرار للسيد رئيس الحكومة يرخص بموجبه وبصفة استثنائية بتسوية الوضعية الإدارية والمالية للمعني بالأمر من البند الخاص بالتحملات المشتركة ضمن الميزانية العامة. إلا أن هذه التسوية لم تعرف طريقها إلى التطبيق لحد الآن، علما بأن السيد وزير الثقافة والاتصال، قد راسلكم في الموضوع بوساطة الرسالة عدد 17/126 بتاريخ 22 غشت 2017 دون التوصل إلى الطي النهائي لهذا الملف.

صاحب السؤال

رجاء كساب,ثريا الحرش,عبد الحق حيسان,مبارك الصادي

لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم حول هذا التلكؤ المستمر في تسوية الوضعية المالية والإدارية للسيد عبد الرحيم خالد والذي دام منذ صدور توصية وسيط المملكة بتاريخ 31 مارس 2016، وهو ما يعتبر خرقا سافرا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.11.25 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1437 (17 مارس 2011) بإحداث مؤسسة الوسيط ولا سيما المادة الرابعة عشرة منه.

وتقبلوا السيد رئيس الحكومة، فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

المرفقات:
- توصية وسيط المملكة؛
- الجواب الكتابي للسيد وزير الاقتصاد والمالية المؤرخ في 17 أبريل 2017؛
- الصفحة رقم 5458 للجريدة الرسمية عدد 6608 بتاريخ 28 شتنبر 2017.

صاحب السؤال

رجاء كساب,ثريا الحرش,عبد الحق حيسان,مبارك الصادي